كالسابقة لاقتران الجملة اى المعنى الموجود من الجملة باوقاتها وهى الصباح والمساء والضحى والظلول
والبيتوتة ويكون بهذه الحيثية بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات المذكورة وليس قيد للسابقة
واصالة لشمول مضمون الجملة حالا في زمان الحال وهذا مذهب محمد رضي سيبويه ومن تبعه
مطلقا ومافتئ ومابرح ومازال وما انفك قدم الماوات لتحققها واصالتها ثم عين رتب
الكافية فيها لان الثلاثة اى بالتقديم ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة بمعنى دوام
حدوث خبرها لفاعلها فقبله اى منذ زمان امكان قبول فاعلها المضمون خبرها فمعنى
مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له منذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يصير انتفاؤه
في اوان زمان الصبي لعدم امكان القبول ولزمها اى هذه الاربعة في كونها ناقصة النفي
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبر لاسمها ابدا الفاعل بالالام اشعار الطرق التغيير
فانه فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا اى لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر
مادام الى كلام قبله لانه اى مادام مع اسمه وخبره ظرف فمنصوب وفضلة فلابد له من ناصب
وعمدة نحو اجلس مادام زيد جالسا اى مدة جلوسه وغدا واضحى وعاد وراح بمعنى صار
اى هذه الاربعة مع كونها بساطة لانها ملحوظة في الغالب كونها تامة فلذا راعى
في الترتيب حاليها الاصلية فيفصلها بين غدا وراح مع اخواتها في المعنى وجعلها طرفين
لكونه مدليهما طرفا النهار وانه ... اقعد بمعنى صار فيهما اى في الافعال الناقصة

احد الافعال الثلاثة بانها ناقصة حيث قال الاندلسي لا يتجاوز ان الموضعين الذين استعملها
العرب فيها كقولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره
واطلقها الواو فكان المصنف اختاره ولا يتقدم الاخبار اى اخبار الافعال الناقصة عليها
كل ما في اوله ما لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع تقديم
معمول المصدر عليه والمصنف لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جوز فسد الا ابن ما في هذه
الافعال لنفي المصنف فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا اجاز التقديم
في ليس ايضا لتنفي لان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام حاصلة فيها الا برى ان لم ولما ولن
ولا في الاصح لا يقتضي الصدارة وان كانت للنفي ومفهوم هذا الكلام جواز التقديم في
ما عدا الماديات ما اكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ
لو نظر الى الاصل فتقدم جواز تقديم الخبر على المبتدا او الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل
فكذا شبهه افعال المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال الناقصة لصدق حدها عليها و
وجود حكمها فيها ولفظ المقاربة يدل على الفصل فيفهم منه ناقص يدل على المقاربة وهذا حد
جامع ومانع واما كون تلك للمقاربة مرجوا كما في عسى او حصولا كما في كاد او
اخذا وعادة صاحبها فخارج عن حد النوع ووظيفته اللغوية عسى تامة ان يقوم
اى عسى حال زيد وذا ان يقوم ومن الكوفية ان يقوم بدل الاشتمال ففي ح تامة

Copyright © King Saud University